

مشكلة الطالب

للاستاذ محمد فريد أبو حديد

المراقب المساعد لتعليم البنات

”المحاضرة التي القاها حضرته في فائفة يورث التذكارية بدعوة

من وزارة الشؤون الاجتماعية“

المحرر

سيداتي ، سادتي :

إنني لأشعر بالحيرة الشديدة إذ أريد الحديث عن مشكلة الطالب . لأن هذه المشكلة متعددة النواحي ، وهي تمس الحياة الاجتماعية من وجنات متعددة ، ولا يمكن أن يشمل الحديث كل أطراف المشكلة إلا إذا تناول كل ما في المجتمع المصري من مشكلات .

فمن هو الطالب الذي نريد أن نجث هذه الليلة في مشكلته ؟

إنه الطفل والصبي والفتاة والشاب والشابة ، إنه الجيل الذي يخطو أولى الخطوات في سبيل الحياة ، وهو بعد قليل واقف عند عتبة الميدان العمل الذي ثور فيه كل مشا كل الحياة . وهو بعد بضع سنوات الجندی الذي يحتل ميدان العمل من جميع أطرافه .

نعم إن للطالب مشا كل خاصة به وهو في دور التعليم ، فله مشكلة في اختيار مدرسته ، وله مشكلة أو مشكلات في مناهج دروسه ، وله مشكلة أو مشكلات في امتحاناته ، وله مشكلة في شق طريقه إلى مستقبله ، وله بعد ذلك كله مشكلة أو مشكلات في صمان وسيلة حياته إذا اتهى من دراسته .

هذه كلها مشكلات خاصة به وهو في حياته المدرسية ولكن إلى جانب هذا كله يوجد الجانب الآخر من حياة الطالب : الجانب الذي يتعمل من ناحيته بالمجتمع في أدوار حياته المختلفة ، وليس من الممكن أن تفصل ناحيته المدرسية من ناحيته الاجتماعية ولا بد لنا عند الحديث عن الطالب أن ننظر إليه من الوجهتين معا .

وليست مصر هي البلد الوحيد الذي يحس أن هناك مشا كل يجب أن تعالج في سبيل إعداد أجيال المستقبل إعدادا يضمن قيامهم بالأمانة الوطنية إذا جاء دورهم في تحمل هذه الأمانة .

فالأهم على اختلاف مشاربها ومبادئها في الحكم تجعل من أول واجباتها أن تصوغ الأجيال الناشئة وتقوم على تربيتهم باذلة في سبيل ذلك مجهودا عظيما تفصحى فيه بالملايين من الأموال. لأنها تعلم علم اليقين أن مستقبلها متوقف كل التوقف على إعداد هذه الأجيال.

وقد تختلف الأمم في أغراضها من التربية كما قد تختلف في المبادئ السياسية التي تقوم عليها، ولهذا تختلف أساليب البلاد في التربية اختلافا عظيما ولكنها جميعا تتفق في معنى واحد وهو أن التربية هي وسيلة للتنسيق بين الجيل المستقبل وضرورات الحياة التي تطمع هذه الأمم في أن تحياها .

فلنستعرض صورة مجامة من أهم مظاهر هذه الحياة التي حولنا ، وما هي الصورة التي نأمل أن تكون صورة مستقبلنا . ولننظر كيف يجب أن يكون نظام التربية كفيلا بتحقيق الصورة التي نرجو أن نبرز في الحقيقة على أيدي هذه الأجيال المستقبلية .

نحن نشكو من البطالة ، نشكو من الفقر ، نشكو من العجز ، لسنا نشكو من بطالة المتعلمين وحدهم فما هذه الشكوى التي نسمعها إلا شكوى من يستطيعون التعبير عن آلامهم حين أن هناك شكوى تسرى في أعماق قلوب لا تستطيع التعبير ، هناك في مصر ملايين من المتعلمين وإن كانوا لا يعدون كذلك في مظهر الحياة. هناك البائع الجوال الذي يقضى ليوم في عرص بضاعة لا تساوي إلا قروشاً معدودة يتمس من ربحها الرزق . وهناك جيوش ماتمحي الأحمية وناظمي الجرائد وحراس العربات في الطرق وغير هؤلاء ممن لا يقعون تحت حصر . وما أبلغهم إلى هذه الأعمال الحقيرة التي لا يبيق لها إلا العجزة ، ما أبلغهم إلى هذه الأعمال إلا أنهم لم يجدوا مرتزقا سواها فاجأوا إليها خوفا من الموت جوعا .

بل إن هناك الفلاح نفسه الذي يقضى في عمله مائة يوم من العام ويقضى سائر أيام السنة في بطالة لا تكاد تدر عليه خيرا . هناك كل هذا الإسراف في الجهود وهناك ما ينتج عن هذا الإسراف من فقره . فإذا نحن أردنا أن نصف دواء ما كان واجبا علينا أن نعرف مقدار ما نحن فيه من فقر يكاد يستحيل معه أن نتهنئ إلى ريق أدبي أو سياسي أو اجتماعي . فإذا نحن أردنا أن نخطط لأنفسنا منجبا للإصلاح كان علينا أن نضع هذه الحقيقة أمام أعيننا وأن نتعرف أسباب هذه البطالة ونحاول علاجها إذا استطعنا عن طريق التربية ونشارك في إصلاحها عن طريق التربية .

فما الذي جعل هذا الشعب يقاسى مثل هذه البطالة على حين أنت تشهد أن مصر تسع للآلاف من أبناء البلاد الأخرى يهاجرون إليها ويعيشون فيها ويستفيدون بخيراتها . ما الذي جعل هؤلاء يستفيدون ويعيشون وهم أحاب عن الأهل والعشير في حين أن قومنا

لا يستطيعون أن يشقوا لأنفسهم أبسط الطرق وأهونها في الحياة ؟ والجواب على ذلك سهل لا تعقيد فيه . إن هذا الأجنبي يصلح للحياة وهؤلاء المساكين من أبناء مصر لا يصلحون لها .

وهنا موضع المشكلة ، هذه هي مشكلة الطالب في مصر .

كان على الدولة أن تسيّر كما سارت الدول الأخرى فعد خطة تكفل للشعب المصري أن يكون كله صالحا للحياة وأن يكون قادرا على الاستفادة بما في ملاده من ثروة وقوة وأن تحشد كل القوى في سبيل واحد وقصد واحد وهو أن يكون كل فرد في الأمة غلبوا صالحا مستجا . فإذا ما أعدت هذه الخطة قصدت إلى إنقاذها غير تردد ، مضحية في سبيل ذلك بما قد يكون ضروريا لها . وإن كان ذلك حملا ثقيلًا يكلفها تضحية عزيزة .

ولكن هذه الخطة لم ترسم بعد . وإن كانت هناك محاولات رسمها ، فإن العقبات التي تقوم في سبيلها تكاد تجعل الأمل في رسمها وتحقيقها أملا بعيدا . ونست أقصد لوم الدولة في ذلك كما يظهر من قولي . فالحق أن للدولة كثيرا من العذر فيما يظهر لنا من تردد سيرها أو ذبح نجاحها . ولا أقول ذلك اعتذارا عنها فإني بحاجة إلى ذلك الاعتذار ولكن أقول ذلك كما يقتضيه العدل فإن التاريخ هو المسئول عن كثير من هذه العقبات .

تقوم المجتمعات على جهود مختلفة بعضها جهود العمال الذين يؤدون أول وطائف الإنتاج وهؤلاء يختلفون في نوع أعمالهم ولكنهم يتفقون في أنهم جميعا يتجهون إلى الناحية العمية أكثر من اتجاههم إلى الناحية العقلية . وهؤلاء هم الأكثر العظمى في كل البلاد لأنهم يجهرون بجنس البشري ، وهم كذلك الملايين العظمى من أهل هذه البلاد . وهناك بعد ذلك طائفة تقف من هذه الملايين موقف التنظيم والإدارة ، وهذه هي التي تستطيع بتفوقها الذهني إدراك الكليات وفهم المنعويات ، ومن هذه الطائفة توحد أقلية صغيرة يختص كل فرد فيها بنوع من البحث العقلي يكون فيه مبتكرا للمعاني الجديدة والصور الطريفة .

وهذه لأقلية الصغرى هي الرأس المحرك للبشرية أو هي لقوة الدفعة التي تدفع الإنسانيته نحو التقدم المستمر .

وهذه الطوائف المختلفة وإن كانت تتجه في الحياة في طرق متعددة تتفق جميعا في أنها تؤدي في مجموعها عملا واحدا من خدمات متبادلة .

فالدولة التي تريد أن تعمل على التسيق بين هذه القوى المختلفة تتوسل إلى ذلك بخططها في التربية على النحو الآتي :

فهى تشرك الشعب كله في الإعداد الأثري الذي يكفل إشعار الجميع بالوحدة والتماسك ، والذي يكفل للجميع مقدارا من التعليم يرفع بهم إلى أول مراتب الحياة

الاجتماعية المنتجة ، وهي تجعل التعليم في هذه المرحلة الأولى واجبا عاما تقوم به للجميع مجانا وتجبر الجميع عليه إجبارا ، فإذا ظهر من صفوف هذا الجمهور الكبير من له استعداد للدراسة العقلية تولته الدولة ومهدت له سبيل التعليم حتى يصل إلى مدى ما تؤهله له قوته العقلية والنفسية.

هذه صورة مختصرة إجمالية لخطط الدول المختلفة في تعليم أبناء الأجيال المستقبلية ، وأما في مصر فهناك حال أخرى تختلف عن ذلك كثيرا في جملتها وتفصيلها .

عندنا نوحان من المدارس في هذه المرحلة الأولى لا نوع واحد، فعندنا من جهة المدرسة الإلزامية وأختها المدرسة الأولية ، وعندنا من جهة أخرى المدرسة الابتدائية ، ويحسن بنا أن نشير إشارة قصيرة إلى مميزات كل من هذه المدارس .

فالمدرسة الإلزامية هي مدرسة يتعلم فيها الأبناء خمس سنوات من سن السابعة إلى سن الثانية عشرة ويتلقى فيها الطفل نصف يوم من التعليم وتدرس له المبادئ الأولية للقراءة والكتابة والحساب والمعلومات العامة ، والمدرسة الأولية تشبه الإلزامية مع شيء من التوسع في المناهج ومع بقاء الطفل اليوم كاملا في المدرسة ، وهاتان المدرستان تعلمان الشعب مجانا ، وأما المدرسة الابتدائية ففيها بعض توسع في المناهج يميزها عن المدارس الأولية والإلزامية وتدرس فيها فوق ذلك اللغة الإنجليزية ، وهذا النوع من المدارس غير مجانى إلا في أحوال استثنائية يتوافر فيها الاستعداد الممتاز للطفل .

وهناك فارق جوهري بين المدارس الابتدائية والأولية ، وهو أن الاستمرار في التعليم بعد هذا الدور الأول من الحياة لا يمكن إلا لتلاميذ المدارس الابتدائية الذين لهم الحق وحدهم في دخول المدارس الثانوية والمدارس الفنية المتوسطة . والآن فلنسأل أنفسنا :

(أولا) هل تكفي المدرسة الإلزامية أو الأولية لكي تعطى الطفل هذه العدة العلمية والعملية التي تمكن رجل المستقبل من أن يكون في مستوى الحياة الحاضرة التي تحتاج إلى ذكاء ودراية واستعداد وثقافة ؟ هل تكفل المدرسة الإلزامية رفع مستوى الفلاح حتى لا يقعد عاطلا نثى السنة ؟ هل تساعد العامل على أن يحتل مكانه في عالم الصناعة ؟ وهل تساعد على أن يخرج من مجهوده فائدة ترفع مستوى حياته فوق ذلك المستوى الحقيير الذى سبق لنا أن وصفناه ؟

ولست أتولى الاجابة على هذا فقد أعاننى عنها كثير من كبار المفكرين الذين عنوا بدراسة الموضوع ومنهم وزراء المعارف وجهوا لهذا الأمر هناية خاصة وأذا عوا آراءهم في غير مجاملة ولا مداراة ، إذ قالوا إن هذا التعليم لا يفيد إلا قليلا ، وهو على كل حال دون المستوى الذى يؤهل الشعب لكي يكون شعبا صالحا للحياة في العصر الحالى المتطور ، وإنى آسف كلما ذكرت

حديثاً مع عظيم من عظماء الفكر في مصر إذ قال في عرض حديثه عن تعليم الشعب "إن القصد منه ليس سوى إزالة الأمية حتى لا نتعرض لاحتقار الأمم المتحضرة" فليس الأمر قاصراً على كراهة احتقار هذه الأمم بل هو أمر حياة ومنافسة، والبقاء كما نعلم للأصلح بين الأحياء .

وقد شعر الناس بذلك النقص في هذا التعليم وحاول كل من استطاع أن يتجنب إدخال ابنه في المدارس الإلزامية ويرسله إلى مدرسة ابتدائية وإن كلفه ذلك مشقة في الصرف عليه، واجتهد الكثيرون من العاجزين عن الصرف على أبنائهم في الاتجاه إلى وسائل التذلل والتوسل لكي يدخلوا أبنائهم مجاناً في تلك المدارس الابتدائية لا لشيء إلا لأنهم رأوا أن الفرصة التي تليحها لهم المدارس الإلزامية في تعليم أبنائهم فرصة صغيرة لا تحقق أغراضهم .

ثم نسأل أنفسنا (ثانياً) هل تتحقق العدالة الاجتماعية بأن نقدم للشعب نوعين من التعليم في المرحلة الأولى التي تلتزم كل الدول بتعليم الأبناء جميعاً فيها ؟

والجواب على ذلك دين أيضاً لأنه ظاهر واضح لا يحتاج إلى تدليل، فالعدالة لا تتحقق من وجهين :

(الأول) أن التعليم في هذه المرحلة يجب أن يكون مجانياً ولا تتحقق إلا بأن نعطي لجميع الأبناء في هذه المرحلة مجاناً .

(الثاني) أن التعليم في نوعي المدارس في هذه المرحلة مختلف، فهو في الابتدائية غيره في الأولية، وهو فوق ذلك يتيح فرصة للاستمرار في الدراسة لطائفة واحدة هي التي تتعلم بالمصروفات في المدارس الابتدائية، وأما الذين يتعلمون مجاناً في المدارس الأولية فلا تعطى لهم فرصة للاستمرار مطلقاً . ألسنا بهذا جديرين بأن نتمم بأننا نبيح نظام الطبقات ؟

ولا شك في أن الخطوة الأولى للإصلاح تكون بتوحيد المدرسة في المرحلة الأولى للتعليم بحيث تكون للامة الواحدة مدرسة واحدة .

ويجب أن تكون المدرسة الواحدة كافية لأن تعطى الأبناء من الغذاء العقلي والتدريب العملي والخلق ما يكفي لأن يكون أساساً صالحاً للحياة فيما بعد، سواء استمر الطالب في دراسته أو انصرف إلى التماس الرزق في الحياة .

ثم أورد حضرته أرقاماً يتبين منها أن الدولة تتفق على التلميذ في المدرسة الأولية جنيتها ونصف جنية في السنة . بينما يتفق على التلميذ في المدرسة الثانوية ٣٧ جنيتها ونصفاً وعلى التلميذ في المدرسة الابتدائية ثلاثين جنيتها . وطالب بإيجاد التعادل بين الجميع .

ثم قال :

ولا بد لنا هنا من ذكر مشكلة فرعية - مادماً في عرض مشاكل متلاحقة - وسأكون هنا صريحاً كل الصراحة ، فإنه لا معنى مطلقاً لأن يكون التعليم في هذه المرحلة الأولى

باللغة العربية واللغة العربية وحدها . وأن أية محاولة للإصلاح على أساس آخر تكون ضارة ، وأولى بنا أن نقابل هذه المشكلة أولاً حتى إذا ما حلت أمكن أن نحل المشاكل الأخرى حلاً حيناً ، إنني أقول وقولي صادر عن إيمينة ثابتة إنه لا رجاء لإصلاح التعليم أنعام إلا إذا كانت المرحلة الأولى للتعليم واحدة للجميع وأن يكون التعليم فيها مجانياً وباللغة العربية وحدها .

ومن أراد أن يعلم ابنه لغة أجنبية في هذا الدور نفرض خاص يراعيه في بناء مستقبل ولده فعليه أن يقصد إلى معهد خاص ليؤم ابنه هذه اللغة التي يريدتها ، أما أن يكون تعليم اللغات الأجنبية حجرة عثرة في سبيل توحيد التعليم وإصلاح المدرسة العامة فأمر لا يليق بأمة تريد أن تحل محلها تحت الشمس .

إذا تركنا الآن هذا التعليم العام كان أمامنا أمر آخر يتعلق بالكلية الخاصة التي تنبع فوق مستوى هذا التعليم العام والتي تعد لكي تكون لها الزعامة الثقافية والتي يستمد منها المختصون في أنواع العلوم والفنون ، وهم الذين يوكل إليهم أمر التقدم والابتكار والقيادة ، أقصد بهذه الكلية طلاب التعليم الثانوي والعالي .

ثم نسأل أنفسنا (أولاً) ما هو غرض التعليم الثانوي ؟ لاشك في أن التعليم الثانوي هو مورد الذي تستمد منه الجامعات طلابها ، ونقول آخر لاشك في أن التعليم الثانوي هو مورد الذي تستمد منه لخلاصة الفكرية للأمة . ولكن هل وظيفة التعليم الثانوي مقصورة على إعداد الطلبة للجامعة ؟ هذا هو السؤال الذي يجب أن نواجهه أولاً قبل التحدث عن أي موضوع آخر .

نتجبه الآراء ، والعالم اليوم نحو الإجماع على أن التعليم الثانوي ليس قائم لغرض التجهيز للتعليم العالي وحده بل إنه مرحلة في التعليم العام ينال فيه الطلبة مقداراً من الثقافة الفكرية أعلى مما يتاح لهم في المرحلة الأولى العامة ، وهو مرحلة ضرورية لأولئك الذين لا يظهرون مقدرة على الأعمال اليدوية أو الفنية وهم الذين لا يذهبون بعد التعليم الأولي إلى المدارس الفنية المتوسطة يستعدوا للعمل في الحياة . والمتخرجون في التعليم الثانوي في بلاد العالم لأخرى يذهبون إلى الأعمال المختلفة التي تحتاج إلى مهارة في الأعمال الكتابية وإلى ثقافة عميقة منوعة ترتفع أفتقهم الفكرى والاجتماعى . وهذا حادث في كثير من أمم العالم . ولنضرب مثلاً بما هو حادث في إنجلترا فقد قدر في إنجلترا أنه لا يذهب من التعليم الثانوي إلى الجامعات إلا مقدار ضئيل لا يزيد على ٥ ٪ من عدد طلاب المدارس الثانوية ويذهب الباقون إلى العمل في الأشغال التجارية أو الكتابية . بل إن البنات فكثرهن يقتصرن على دروس التعليم الثانوي ويتعدن بعد ذلك في منازلهن . بل إن الكثيرين ممن يرسبون في الامتحان النهائي الدراسة الثانوية لا يعاؤون بالاستمرار في الدراسة ، وقد قدر عدد من رسب في امتحان نهاية

التعليم الثانوى فى انجلترا فى عام ١٩٣٦-١٩٣٧ بـ ٢٠,٠٠٠ طالب و ١٩٠٠٠ طالبة. زد التحق من هؤلاء بالأعمال الصناعية واليدوية والزراعية نحو ١١٠٠٠ طالب ونحو ٢٠٠٠ طالبة. وأما الباقون وعددهم ٩٠٠٠ طالب و ١٧٠٠٠ طالبة فقد ذهبوا إلى الأعمال الكتابية كما قدمنا أو بقوا فى المنازل. ولذلك يظهر أن العمل جار فى كثير من البلاد الأخرى على أمد التعليم الثانوى وسيلة للوصول إلى الجامعة كما أنه وسيلة إلى إتمام الثقافة وإعداد فريق من الشباب إلى دخول ميادين الحياة العملية بعد حصولهم على مقدار مناسب من الثقافة العام المنوعة، وتتفرع عن هذا الأساس عدة نتائج ضرورية :

(النتيجة الأولى) أنه ما دام التعليم الثانوى وسيلة لإعداد الشباب للحياة فلا بد من أن يكون واقيا بتفريغ الشباب القادر على الحياة .

فيجب أن يؤهل الشاب فى هذه المرحلة للقدرة على ممارسة الأعمال فى الحياة وتحمل المسؤولية والأمانة. كما أنه يجب أن يعنى فيه بالناحية الخلقية العملية وأن يفتح عقله لمختلف مشاكل الحياة وطرق حل هذه المشاكل. وهذا كله يتوافر إذا حقق للمدارس الثانوية الهمة الاجتماعية الذى يحمل من الطالب شخصية تندفع من نشاطها الداخلى لا مجرد آلة تتلقى المعلومات وتتفاعل بالموثرات انفعالا. لقد جربت التعليم الثانوى مدة تسمح لى بأن أؤكد من خبره وأؤكد لحضراتكم أن المدرسة الثانوية هى التى تستطيع أن تخلق شخصية طلابها وأن توجههم إلى تعود طرق الحياة وفهم مشاكلها، وتعرفهم كيف يتحملون المسؤوليات ويتصرفون فيها. ولكن ذلك يستلزم أن تكون العلاقة وثيقة بين الطالب والمربي وأن تكون علاقة قائمة على الاخلاص والولاء، وأن يكون عند المربي كل الرغبة فى أداء الواجب وعند الطالب كل الاستعداد فى أن يتكئون .

وأسف أن أقول إن هذه العلاقة بين الطالب والمربي لا تزال مقصورة عن الحد المطلوب، ولا أظن أنه من الممكن تحقيق مثل هذه العلاقة إلا إذا عدلت المدارس وصارت نظامها غير هذا النظام الحالى الذى يشبه المصانع التى تخرج الآلات على نطاق واسع للأسواق إن تربية الطالب أمر دقيق يحتاج إلى فهم طباع كل فرد على حدته ومولاته بما يحتاج إليه من العناية مع العطف المستمر. وهذا انمايتأتى من العلاقة المباشرة المستمرة بين الطالب وأستاذه، وما دامت المدارس الحكومية تجرى على نظامها الحالى فلن تؤدي إلى شيء قريب من هذا

(النتيجة الثانية) الثقافة العامة ليس معناها الدرس الذى يلقي فى فصول الدراما. بل إن هذه الدروس ما هى إلا وسائل أشبه شيء بالتدريب العقلى المنظم. وأما الثقافة الختية فهى قائمة بتبني بالمجهود الحر والنشاط الشخصى الذى ينشأ من تبادل العلاقة العقلية بين المربي والطالب. فالقراءة فى أوقات الفراغ ووسائل التسلية فى بعض الأوقات من موسيقى وتمثل

وخطابة وبمحت علمي وبمحت أدبي ورياضة ورحلات وما الى ذلك من الجهود— كل هذه الجهود الحرة هي التي يمكن أن يستفاد فيها بنشاط الطالب وهي الوسائل التي يستطيع بها المربي أن يوسع مدى الثقافة عند تلميذه . ولكن ذلك كله لا يأتي على وجهه الصحيح إلا إذا كان النظام يسمح بوجود نشاط حقيقي منبعث من داخل الطالب والمربي، وأول شرط له أن يكون للمربي الفراغ الكافي للاهتمام والرغبة الباعثة عليه ، وأن يكون نظام الدراسة بمحت يعتد بهذا النشاط ويعده من مقاصد التعليم . فاذا كان التعليم الثانوي يفي بشرط الكفاية الخلقية ويفي بشرط الكفاية الثقافية أمكن أن نطمئن على أن الطالب يصبح كفتنا لتولي الأعمال الحرة عن جدارة بعد التعليم الثانوي .

(النتيجة الثالثة) إذا كانت الثقافة العامة والتكوين الخلقى هما الغرضان الأساسيان من التعليم الثانوي ، فهناك عقبة كأداء في سبيل تحقيق هذين الغرضين .

تحتوي المدارس الثانوية اليوم على آلاف من التلاميذ، ويشد الضغط كل عام على أبواب المدارس الثانوية الأميرية فتضطر وزارة المعارف أمام ذلك الضغط الشديد الى زيادة عدد الفصول وزيادة عدد التلاميذ في الفصل الواحد . وكانت النتيجة أن صارت كل مدرسة تحتوى على مئات من التلاميذ وكل فصل يحتوى على ما يقرب من ٤٠ تلميذاً . وصار من أوجب الواجبات أن يزداد عدد حصص المدرس الواحد وتلقى عليه أعمال إضافية متنوعة ، فيأخذ متوسط الدرس أكثر من عشرين ساعة في الأسبوع للدروس سوى ما عليه من أوقات الأعمال الإضافية وأوقات تصحيح أعمال التلاميذ وأوقات تحضير الدروس .

فهناك زيادة في الضغط على المدارس وعلى الفصول وعلى المدرسين وعلى النظائر الذين هم بمثابة المربين الأوائل للطلاب . وهذا إن كان يحل مشكلة رغبة الآباء في إدخال أبنائهم فإنه لا يحل مشكلة التربية الصحيحة .

ويجب أن أعيد ما سبق أن قررته وهو أن التعليم الثانوي ليس من واجبات الدولة فالواجب أن تعنى الدولة بالتعليم العام أولاً وأمام هذه الاعتبارات جميعها أقرر أن الواجب إعادة النظر في نظام المدارس الثانوية بحيث لا يزيد عدد المدرسة الواحدة عن الحد المعقول وهو نحو ثلثائة أو أربعائة تلميذ في المدرسة الواحدة، وأن يكون عدد التلاميذ في الفصل لا يزيد على ثلاثين بأى حال وأن يكون عدد ساعات العمل للمدرسين لا يزيد على خمس عشرة حصّة في الأسبوع .

على أنه من العدل أن يتحمل آباء التلاميذ ما ينشأ عن هذا من النفقات إلا في حالة التلاميذ النوايع الذين ترفع عنهم المصروفات كلها أو بعضها بحسب درجة تفوقهم . ولعله من المفيد أن نذكر أن عدد تلاميذ المدرسة الثانوية في إنجلترا لا يزيد على ٥٠٠ تلميذ بل إنه في كثير منها لا يتجاوز

المائة أو المائتين، وقد جرت العادة في كثير من الأقطار أن يكون أكثر التعليم الثانوى في يد مدارس خاصة غير تابعة للحكومة، وحبذا لو أوجدت جمعيات من ذوى اليسار وذوى الثقافات العالية تعمل على إنشاء المدارس الثانوية الخاصة وتجعلها خاصة بمن يستطيع مواصلة الدرس ممن يدفع أجور التعليم كاملة. وتكفى مدارس الحكومة بالتعليم الثانوى لمن تختارهم هي من نواحي التعليم العام (الأولى) كما قدمنا من قبل. فالمدارس الحرة إذا أوجدت وكانت قائمة على أساس ثابت تتوافر فيه الكفاية العلمية والخلقية والمالية كان ذلك أكفل بتحقيق أغراض التعليم الثانوى من المدارس الأميرية. ولعلنا نجد في المستقبل القريب شيئا يبشر بقرب تحقيق مثل هذه الأمنية فإنه لا أمل في تخريج الشباب الصالح إلا اذا توافرت المدرسة الصالحة التي تجتهد الفراغ للعناية بالطلاب.

وهناك معضلة كبرى في التعليم الثانوى وهي معضلة الامتحان. ولكن الامتحان ضرورة لا بد منها، لأنها هي الوسيلة الوحيدة للكشف عن قيمة ما حصله الطالب من العلم وإن كانت لا تستطيع أن تكشف لنا عن حقيقته وعن استعداده الخلقى والثقافى. فكم من طالب تتوافر فيه القدرة الخلقية واتساع الأفق الثقافى ومع ذلك لا يظهر لتفوقه أثر في الامتحان العام فيكون الامتحان بالنسبة اليه غيبنا ظاهرا.

ولكن يمكن أن يداوى ذلك بشهادات تكميلية من المدارس التي كان الطالب بها، وتكون هذه الشهادات بمثابة ترشيح له في الأعمال العامة إذا احتاج إليها.

كما أن المدارس إذا سارت على خطة موفقة وصار لها تاريخ معروف أمكن أن يكون التعليم فيها وثيقة دالة على ارتفاع مستوى الطالب من الناحية الثقافية والناحية الخلقية.

ولكن الامتحان العام في مصر معرض لنقص آخر فوق النقص الطبيعى للامتحان بوجه عام. وذلك أن خطة الدراسة في المدارس الثانوية تعنى عناية خاصة بدرس اللغات ومنها لغتان أجنبيتان. وقد يبلغ عدد حصص هذه اللغات أكثر من نصف مجموع عدد الدروس الأسبوعية المقررة على الطلاب. ولهذا أثر عظيم في ضياع قسط كبير من وقت الطلاب وجهودهم في تعلم لغات منها لغتان أجنبيتان مع صعوبة اللغات الأجنبية على الطالب المصرى الذى يجد فرقا عظيما بين لغته العربية واللغة الأجنبية في كثير من الوجوه.

وإني أتكلم عن تجربة طويلة، فأؤكد أن وقت التلاميذ ينصرف كله تقريبا في درس هذه اللغات والاستعداد للامتحان من أجلها ويكون نصيب المواد العلمية والثقافية الأخرى ضئيلا الى جانبها. بل إن كثيرا من وقت الفراغ الذى كان يجب على الطلاب صرفه في الأعمال الخاصة التي تنبعث من نشاطهم الذاتى يذهب بدون جدوى في حفظ دروس في اللغة الأجنبية لا تعنى كثيرا في زيادة مقدرة الطالب في هذه اللغات.

وهنا أورد حضرته أرتاما تدل على أن معظم الرسوب هو في اللغات الأجنبية.

ثم قال :

ولست أدعو بذلك الى ترك اللغات الأجنبية. حاشا لى أن أفعل ذلك مع اعتقادى بأن لغات الأجنبية لناهى وسائل الثقافة ، وهى ضرورية فى الحياة العامة فى مصر .

ولكنى أقول إن الطلاب ليسوا على طبع واحد فيما يتعلق باللغات كما أنهم ليسوا جميعا يعتمدون فى الحياة قصدا واحدا. فمنهم من له استعداد لتعلم اللغات، ومنهم من يريد أن يسلك سبيل دراسة جامعية تحتاج إلى مقدار من فهم اللغة الأجنبية الإنجليزية. ومنهم من يريد أن يسلك سبيل أخرى تحتاج إلى مقدار من فهم اللغة الفرنسية، ومنهم من يحتاج إلى إتقان التكلم أو الكتابة أو إتقان التكلم والكتابة معا بإحدى هاتين اللغتين أو بهما معا. ومنهم من يريد أن يتجه إلى الحياة بنصيب قليل أو غير نصيب من تلك اللغات الأجنبية. ورواحب التعليم ألا يجعل تعلم اللغات حجرة عثرة فى سبيل الارتفاع بالمستوى الثقافى والخلقى لواجبه أن يعطى اللغة الأجنبية للطلبة الذين يريدون إتقانها ويحتاجون إليها فى حياتهم المستقبلية على أن تعفيهم من دراسات أخرى تقوم اللغات مقامها. ويكون لكل قسم من الطلبة طريق يستطيع أن يسلكه فى حياته إذا شاء اختياره .

وإنه لمن الممكن أن الذين يريدون الالتحاق بالمعاهد العليا التى تحتاج إلى معرفة عميقة باللغات الأجنبية يتقدمون لامتحان خاص فى تلك اللغات لإظهار استعدادهم للدراسات المطلوبة .

والآن ترك هذا الجانب من حياة الطالب لنتم إلى المأمة قصيرة بمشكلة التعليم الجامعى . كثرت الشكوى من مشكلة دخول الطلبة إذا أموا الدراسة الثانوية إلى الجامعة، وكثرت الشكوى من مشكلة الرسوب فى امتحانات الجامعة، وجرت مناقشة طويلة فى هل انخفاض مستوى طلاب الجامعة راجع إلى ضعف التعليم فى المدارس الثانوية أو فى كليات الجامعة . وتحاول الجامعة إلقاء المسئولية على التعليم الثانوى، ويحاول التعليم الثانوى التلصص من هذه المسئولية ولكن هذا السؤال لا محل له فى نظرنا فإن المسئول عن ضعف الطلاب إنما هو النظام نفسه ونعتقد اعتقادا راسخا أن تغيير ذلك النظام لا بد أن يؤدي إلى العلو بالمستوى العلمى للطلاب فى التعليم الثانوى ثم فى الجامعة. ولكن هناك سؤالان يريد أن نضمه واحدا وهو : لنسلم بأن الطلاب الذين يتقدمون إلى الجامعة هم فى مستوى يدعو إلى الأسف من الضعف ، لنسلم بذلك جدلا ، فهل للجامعة أن ترفض تعليم من يتقدم دا ؟

وهناك سؤال آخر قد أثير مرة بعد مرة وهو يتجدد كل عام فى أول موسم الدراسة

بالجامعة :

يقول بعض الأساتذة الأجلء، إن عدد المتخرجين من الجامعة قد زاد وأدى إلى تعطل عدد كبير من الجامعيين. وليس من المبرر أن يقبل إلا عدد يسير يناسب من يحتاج إليهم

العمل في البلاد حتى لا يؤدي الحال الى تضخم عدد المتعطلين من العمل لأن و هذا إسرافاً وخطراً شديداً على المجتمع . فهل للجامعة أن تقف هذا الموقف لتكون مسيطرة على مصير الأفراد وتحدد لهم مدى ثقافتهم وتمتع من يريد التعلم من الاستقرار في تعامه بنجدة أن نهاية التعليم تؤدي الى تضخم عدد المتعطلين ؟

و بقول آخر يضع السؤالين معا ونسأل سؤالا واحدا وهو : هل للجامعة أن تقفل أبوابها في وجه طلاب التعلم ؟

والجواب على ذلك لا شك فيه ، وقد أجابت عنه البلاد الأخرى إجابة لا التواء فيها ولا بهام . بل لقد أجاب الدستور عنها إجابة تامة لأنه أتاح لكل فرد حق التعلم فيما أتاح من حريات الافراد .

ولكن ما مصير هؤلاء الذين يتعلمون في الجامعة ؟ وما مصير هؤلاء الذين يتخرجون في المدارس الثانوية ولا يريدون الدخول في الجامعة أو من نفرض أنهم لن يدخلوا الجامعة لكي يدخلوا إلى ميادين الحياة ؟ بل ما مآل هؤلاء الذين يتعلمون في المدارس الوسطى والمدارس الخصوصية ؟ بل ما مآل هؤلاء الذين يريد أن تعلمهم تعليما عاما نافعا يؤهلهم لدخول ميادين العمل في الحياة بعد انتهاء الدراسة العامة الاجبارية ؟ ما مآل كل هؤلاء ونحن نرى ضيق السبل وتراحم الطلاب على قليل الوظائف الحكومية وغير الحكومية ؟ الحقيقة أن هذا السؤال خطير وإنها حقيقة تدمى القلب أن الشباب المصري يقف حائرا يكاد يغيبه اليأس وهو يلتمس العمل ولا يجد له مجالا في ميادينه المختلفة .

الشباب كله يريد أن يعمل سواء أكان يريد العمل اليدوي أم العمل الكتابي أم العمل الفكري . ولكنه يقف حائرا لا يجد مجالا له في الحياة فيضطر الكثير منهم إلى أن يعمل العمل الذي يتاح له بقابل الأجور ويرضى بما يكفيه لأقل مستوى في الحياة فانعا من الأجر بما يضمن له الكفاف .

وإذن فما الحيلة في هذه المشكلة المعقدة ؟

لقد جلست أسلى نفسي منذ أيام بأن جعلت أعد الأسماء المذكورة في دفتر تليفون القاهرة تحت عنوان شركة فوجدت هناك نحو ألف اسم ووجدت فيها الكثيرة الساحقة إن لم تكن كلها أسماء أجنبية ، هذا في القاهرة وحدها .

ولم أجد وقتا لإحصاء الأسماء الأخرى المذكورة تحت عناوين أخرى مثل بنك ومصنع وأجزخانة ومخزن ومحلات تجارية ومكتب ومطعم وفندق إلى غير ذلك من المؤسسات ، وهي كلها أو كثرتها الساحقة مؤسسات أجنبية . ولو فعلت لوجدت آلاف أخرى من الأسماء بغير شك . وهذا كله في القاهرة فما بالنا بما في القطر المصري كله من هذه المؤسسات المباركة التي عليها عماد الحركة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد .

فمن لمحقق أن هناك آلافًا من الشركات الأجنبية قد استولت على جميع الميادين الاقتصادية ، وليس من الغريب أن تنمو شركات مصرية لما فسرتها وانتزاع الميادين من يديها .

وحاشا أن يفهم أحد من قوى أمتي ساخط على تلك الشركات الأجنبية بل أمتي شديد الإعجاب بها ومعترف لها بما أدته لمصر من الخدمات الجليلة ، فمصر بلا شك مدينة لما في كل سرفقتها الاقتصادية ، وهي التي جعلت مصر قطعة من أوروبا بما تبذره من جهد مشكور في سبيل خدمة البلاد الاقتصادية ، كما أنه لا شك في أن رؤوس الأموال الأجنبية لها أعظم الفضل فيما بنفته مصر من حصارة وتقدمه إلى اليوم .

هذا كله أعلم به عن اعتقاد راسخ ، ولكن شيئاً واحد أؤكد وأطالب به :

هذه الشركات تنمو في بلادنا وتبذل جهودها بين شعبنا ، وكما أنها ذات فضل علينا فهي مدينة لبلادنا ، أنها أفسحت لها ميادينها وأقبلت عليها بغير تعصب ولا كراهة تتعاون معها وتستفيد بها وتفيدها .

ولا أقل من أن تطالب مصر وتصر على مطالها كل الإصرار بكل ما فيها من قوة ، على أن تكون أداة للعمل في جميع الشركات مصرية بكل ما في هذه الكلمة من معنى ، مصرية جذسية ومصرية دماً ، ومصرية حقيقة . يجب أن تكون نسبة عدد العمال والموظفين في هذه الشركات جميعاً كما هي في بلاد العالم الأخرى نسبة عالية لا يبقى فيها لشركات الأجنبية ولا رأس المال وبيع وإدارة العليا .

أما إن تنمو الشركات في مصر ، وتنزع كل فائدة عن مصر ، وتوصد الأبواب أمام شباب مصر لكي تفسح المجال أمام تيارات من أهم تيارات من أهم تيارات مصر وأكثر مساهمات وأوفر حركات ، وتغرم شباب مصرى المتعطل فتجعله يصاحب اليأس في تحوالة . لا يمكن أن يتدفق مع تيارات الانحلال لكي يلسى الآلامه وحبيته ، فلا يمكن أن يرضى أحد عنه ، ولا يمكن أن تطبق مصر عليه صبرا .

إن العالم كله يتحدث عما هو ناعل اليوه لكي بعد لعدة يعيد تنظيم مرافقه إذا ما برصت الحرب أوزارها ، فهو لا ينتظر إلى ذلك اليوم السعيد لكي يبدأ في وضع خطط الإصلاح ، ونحن اليوم في وسط المشكلة التي تهدد مستقبل مصر كلها ، لأنها تهدد الطلاب الذين هم علة مصر في مستقبلها ، فلا بد من تفكير الدولة من الآن ، وأن تعد عدتها من الآن . وأن ينفذ أمرها من الآن . ونحن على يقين من أنها فاعلة دون الله ويمين ميدياً العظيم "فاروق الأول" حفظه الله ما